

1 June 2012
Arabic
Original :English

المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غانيف (بلغاريا)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva. وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات هذا المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية المؤتمر بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

تبادل عام للآراء (تابع)

١- السيد سوغوري (بور كينا فاسو)، قال إن استعمال الأسلحة التقليدية المحظورة بموجب الاتفاقية يهدد عمليات إضفاء الديمقراطية والحكامة وسيادة القانون، وهي عمليات تتسم بالهشاشة. ويمثل استعمال هذه الأسلحة من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول أحد العوائق الرئيسية للتنمية ونجاح الجهود المبذولة في مجال التعاون الدولي. وتلتزم بور كينا فاسو التزاماً قوياً بمقاومة انتشار هذه الأنشطة، بالنظر إلى الأهمية التي توليها لصون السلم بين الأمم. وأعرب عن رغبة وفد بلده في التشديد على أهمية تحقيق عالمية الاتفاقية وحث الدول التي لم تنضم إليها بعد على القيام بذلك. ويرحب وفد بلده أيضاً بالأنشطة الجارية في إطار "برنامج الرعاية" ويؤيد تعزيزه هذا البرنامج. وبور كينا فاسو طرف في اتفاقية الذخائر العنقودية وتتخذ خطوات لتنفيذ أحكامها.

٢- السيد بيليش (الأرجنتين)، أعرب عن أسفه لعدم توصل فريق الخبراء الحكوميين أثناء آخر اجتماع له في آب/أغسطس ٢٠١١ إلى نتائج نهائية بشأن مسألة الذخائر العنقودية. تمكن من اعتماد البروتوكول ذي الصلة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وأعرب عن ثقته في أن يُفضي آخر مشروع قدمه رئيس الفريق، الذي كملته أعمال المؤتمر، إلى هذا الصك.

٣- وهناك حاجة في رأي حكومة بلده إلى صياغة بروتوكول رغم أن الأرجنتين لا تنتج الذخائر العنقودية ولا تحولها، ولم تستعملها إطلاقاً ودمرت مخزونها القائم. ومن اللازم وضع نظام دولي ملزم قانوناً، يلتزم بموجبه كبار مستعملي الذخائر العنقودية ومنتجها أنفسهم بتنظيم هذه الذخائر وحظرها. ومن غير الكافي ولا المناسب ترك مسائل على هذه الأهمية الإنسانية الكبرى تحت رحمة السياسات الوطنية.

٤- وأعرب عن أمله في أن تواصل الوفود التي لا تزال ترغب في النظر في مقترحات جديدة التزام المرونة وقبول صيغة توفيقية تراعي الشواغل الأمنية الوطنية. وقد يكون لبروتوكول جديد منافع فورية ملموسة.

٥- وفي حين قد تكون هناك حاجة إلى وضع صكوك جديدة لمعالجة الآثار الإنسانية الناجمة عن استعمال أسلحة تقليدية معينة، فإنه من اللازم أيضاً مواصلة تعزيز تنفيذ البروتوكولات القائمة المرفقة بالاتفاقية، التي صدقت الأرجنتين عليها كلها. وأعرب عن أمله في أن تضي عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها قدماً دون إبداء الدول تحفظات أمنية تتعارض مع مبادئ أحكام هذه الصكوك وأهدافها الإنسانية.

٦- وفيما يتعلق بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد، تعتبر حكومة بلده أن البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى بصيغته المعدلة

في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (البروتوكول الثاني المعدل) ردّ غير مناسب على المشاكل الإنسانية الناجمة عن استعمال هذه الأسلحة. وبناءً على ذلك، فإن حكومة بلده مستعدة لدعم المقترحات الرامية إلى إعادة إحياء النقاش بشأن هذه المسألة بهدف وضع صك ملزم قانوناً بشأن استعمال وإنتاج وتحويل الألغام وغيرها من الألغام المضادة للأفراد.

٧- والمؤتمر فرصة للتفكير في مستقبل الاتفاقية. وحث الوقت لاحترام الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في عام ١٩٨٠ والاعتراف بدور نظام تعدد الأطراف بصفته أداة فعالة في التفاوض بشأن صكوك تتعلق بالأسلحة التقليدية.

٨- السيد جيل كاتالينا (إسبانيا)، قال مشيراً إلى آليات الامتثال للاتفاقية، إن حكومة بلده تؤيد تبسيط نظام إعداد التقارير. وفيما يتعلق بعالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها، وبالرغم من التقدم المحرز، فإن وتيرة الانضمام إليها أبطأ من وتيرة الانضمام إلى الصكوك الأخرى المتعددة الأطراف. وبناءً على ذلك، يلزم بذل الدول والمناطق مزيداً من الجهود. وعليها أيضاً إعادة تأكيد الالتزام بخطة العمل من أجل تعزيز عالمية الاتفاقية، التي أقرها المؤتمر الاستعراضي الثالث، وزيادة التركيز على البلدان المتضررة من أشكال التوتر التي قد تؤدي إلى نزاعات مسلحة.

٩- وبالرغم من أن أنشطة ما بين الدورات تبرهن على حيوية الاتفاقية، فإنه من المستصوب، في السياق الاقتصادي الحالي، إعادة النظر في برنامج العمل وزيادة جدوى الاجتماعات.

١٠- وفيما يتعلق بصياغة بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية، تدرج مواقف الأطراف المتعاقدة السامية ضمن فئتين واسعتين: قبول البعض بالنص الذي قدمه رئيس فريق الخبراء الحكوميين، ورفض البعض الآخر الواضح له بسبب عدم وفائه بالغرض أو رغبتهم في صياغة مختلفة. وفي النهوض بالنقاش، من الأهمية بمكان الاسترشاد بالقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي العام والمنطق. ومن الحيوي أيضاً إزالة الغموض وقلة الوضوح والمعايير المزدوجة. ورغم أن مشروع الرئيس يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، في رأي حكومة بلده، فإنه لا يزال في حاجة إلى مزيد من العمل. ومشروع البروتوكول البديل الذي قدمته المكسيك والنرويج والنمسا في آخر اجتماع عقده فريق الخبراء الحكوميين (CCW/GGE/2011-III/WP.1/Rev.1) يعكس موقف إسبانيا بصورة أدق.

١١- وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في إعادة تأكيد التزام حكومة بلده الثابت باتفاقية الذخائر العنقودية (اتفاقية أوصلو). فقد توقفت إسبانيا، رغم ما يكلفها ذلك من أعباء اقتصادية هائلة، عن صنع هذه الذخائر وبيعها ودمرت المخزونات التي كانت بحوزة قواتها المسلحة. وتترأس، إلى جانب المكسيك، الفريق العامل المعني بالتعاون والمساعدة في إطار الاتفاقية. وسيقدم الفريق العامل استنتاجاته إلى الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المزمع عقده في أوصلو في عام ٢٠١٢.

١٢ - السيد غارسيا (الفلبين) قال إن الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب ومخلفات الذخيرة غير المنفجرة لا تزال تهدد سلامة المدنيين وأفراد الجيش ورفاههم في بلده. وتُستعمل الأجهزة المتفجرة المرتجلة بصورة خاصة الجماعات الإرهابية النشطة في بلده استعمالاً واسع النطاق. وأثنى على إسهام حكومة الولايات المتحدة في المساعدة على التخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب التي تعود أساساً إلى الحرب العالمية الثانية.

١٣ - وينبغي إيلاء العناية الواجبة إلى مساعدة الضحايا. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في توجيه الانتباه إلى نتائج المؤتمر الوزاري الاستعراضي الثاني المتعلق بإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، المعقود في جنيف في عام ٢٠١١، وبخاصة فيما يتعلق بأثر الأسلحة التقليدية غير الإنسانية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

١٤ - وفيما يتعلق بنشر المعلومات الخاصة باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة على أفراد الجيش، أجرت القوات المسلحة في بلده دورات تدريبية منتظمة على إزالة الأجهزة المتفجرة والمواضيع ذات الصلة. وللفلبين مركز وطني للتحكم في الذخائر، فيما تعمل أفرقة للتخلص من الذخائر في جميع أنحاء البلاد. وينظم التدريب أيضاً للعاملين في القطاع الخاص، مثل العاملين في وكالات الأمن.

١٥ - السيدة سيوبانو (رومانيا) قالت إن حكومة بلدها ترحب بأي آليات لتعزيز الامتثال للاتفاقية وبروتوكولاتها، التي صدقت عليها رومانيا كافة. ويمثل البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب (البروتوكول الخامس) صكاً شاملاً وقابلاً للتنفيذ يتناول الشواغل العسكرية والإنسانية بطريقة متوازنة. ويكمل البروتوكول الثاني المعدل اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا)، علماً بأن المجتمع الدولي كان قد سلّم بأهمية هذا البروتوكول. ويجب إيجاد حل مناسب للشواغل الإنسانية التي يثيرها استعمال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

١٦ - وتتصل المسائل الرئيسية، التي سينظر فيها المؤتمر، بالذخائر العنقودية. ويجب أن يحظى أي نص يُتفق عليه بدعم المنتجين والمستعملين والمخزّنين الرئيسيين للذخائر العنقودية، بغية تحقيق فوائد إنسانية هامة. ويجب أن يحترم الولاية الخاصة بإيجاد توازن بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية. وما انفكت رومانيا تؤيد اعتماد بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية بموجب اتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وتعتبر النص الذي اقترحه رئيس فريق الخبراء الحكوميين منطلقاً واقعياً.

١٧ - السيدة آدين (المراقبة عن ماليزيا)، قالت إن حكومة بلدها تأمل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص مشروع بروتوكول خاص بالذخائر العنقودية. وتُجري حكومة بلدها دراسة متعمقة بشأن الاتفاقية وبروتوكولاتها بهدف انضمام ماليزيا إليها في المستقبل القريب.

١٨- السيد وو هايتاو (الصين)، أبرز التقدم المحرز في مجال التحكم في الأسلحة التقليدية بموجب الاتفاقية. وقال إن بلده، بصفته طرفاً في الاتفاقية وفي جميع بروتوكولاتها، أسهم إسهاماً نشطاً في التعاون الدولي في إطار هذا الصك.

١٩- ومنذ عام ١٩٩٨، قدمت الصين المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام إلى نحو ٤٠ بلداً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقدمت كذلك المساعدة للضحايا في البلدان المتضررة بالألغام. وهي على استعداد لمواصلة بذل هذه الجهود في إطار التعاون مع المجتمع الدولي.

٢٠- وسيضطلع بروتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية بدور هام في معالجة الشواغل الإنسانية التي يثيرها استعمال هذه الذخائر. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتوازن هذه الشواغل مع الاحتياجات العسكرية. ودعا جميع الأطراف إلى إبراز الإرادة السياسية الكفيلة بتحقيق نتائج عملية متوازنة وذات جدوى.

٢١- وتولي حكومة بلده أهمية كبرى إلى الشواغل الإنسانية الناجمة عن إساءة استعمال الجهات الفاعلة من غير الدول للأجهزة المتفجرة المرتجلة. وهي على استعداد لتبادل الآراء والتجارب ذات الصلة مع الأطراف الأخرى، كما تدعم مناقشة المسألة في إطار البروتوكول الثاني المعدل. وسيسهم التنفيذ الكامل لهذا البروتوكول والبروتوكول الخامس في معالجة مشكلة الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٢٢- وتكتسي إدارة المتفجرات للاستعمال المدني أهمية أيضاً في معالجة مشكلة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، واعتمدت حكومة بلده في هذا الصدد سلسلة من القوانين واللوائح وغيرها من التدابير لمراقبة إنتاج هذه المتفجرات وبيعها وشراؤها ونقلها وتخزينها.

٢٣- السيدة بيلاي (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)، تكلمت باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً، ومنظمة الصحة العالمية، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، وتحالف الكنائس للتنمية، ومعهد عموم الهند المعني بالتخفيف من حدة الكوارث، والفريق الدائم لإزالة الألغام، والمجلس الدائم للاحثين، والمنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس الأمريكي للعمل الدولي الطوعي، والجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، والمكتب الأفريقي للتنمية والتعاون وأوكسفام (المملكة المتحدة وأيرلندا)، فأعربت عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها الأطراف لمعالجة الشواغل الإنسانية ذات الصلة بالذخائر العنقودية، وقالت إن اتفاقية الذخائر العنقودية قد بددت بالفعل هذه الشواغل بفرض حظر شامل على استعمال هذه الأسلحة وإنتاجها وتخزينها. وكان الحظر الشامل الأداة السليمة الوحيدة لتجنب المدنيين والعمليات الإنسانية والإغاثية الآثار العشوائية الطويلة المدى للذخائر العنقودية.

٢٤- وسيؤدي اعتماد مشروع البروتوكول بشأن الذخائر العنقودية بصيغته الحالية إلى صك دولي جديد أضعف من المعايير القائمة، وسيشكل بالتالي سابقة تبعث على القلق في القانون الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سييسر استعمال بعض الذخائر العنقودية، الذي سيهدد المدنيين وسيعرض العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للخطر. وأثبتت البحوث أن ادعاءات المصنعين المتعلقة بموثوقية الأسلحة، بشأن قدرتها على الانفجار حسب ما هو متوقع أو قدرتها على التدمير الذاتي، هي ادعاءات غير مقنعة. وكانت مؤسسات الأمم المتحدة قد شددت مراراً وتكراراً، أثناء المفاوضات، على أن المدنيين والعاملين في مجال إزالة الألغام يواجهون حالياً مخاطر أكبر ناجمة عن الذخائر الفرعية غير المتفجرة والحساسة جداً بسبب زيادة تطور التكنولوجيا. وعليه، حثت الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على اتفاقية الذخائر العنقودية على القيام بذلك دون إبطاء.

٢٥- وينبغي للأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة أن تركز جهودها مجدداً على مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، ولا سيما الألغام المضادة للمركبات. وينبغي استئناف المفاوضات بشأن وضع بروتوكول يغطي هذه الأسلحة، مع التشديد على كفالة قصر عمر الألغام وقابلية الكشف عنها.

٢٦- السيد وولكوت (أستراليا)، حث الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على النظر في التصديق عليها أو الانضمام إليها وحث الأطراف الحالية فيها على الإعراب عن موافقتها بالالتزام بجميع البروتوكولات الملحق بها، على غرار أستراليا. وسلّم بأن مجموع الأطراف المتعاقدة السامية البالغ عددها ١١٤ طرفاً يُعتبر إنجازاً. بيد أن انضمام دولة إضافية واحدة منذ اجتماع عام ٢٠١٠ إلى الأطراف المتعاقدة السامية يدل على أن هناك مجالاً واسعاً لبذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق عالمية الاتفاقية. وقد روجت أستراليا، من ناحيتها، للاتفاقية وبروتوكولاتها، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وترعت بمساهمات مالية منتظمة لبرنامج الرعاية، الذي تعتبره أداة ثمينة لتحقيق أهداف الاتفاقية، وتعزيز عالميتها، والمساعدة على تنفيذها تنفيذاً فعالاً.

٢٧- وبالرغم من أن حكومة بلده تؤيد تأييداً قوياً اتفاقية الذخائر العنقودية وتسعى للتصديق عليها، فإنها تعترف بأن بعض البلدان ليست في موقف يمكنها من أن تكون أطرافاً في هذا الصك. وبدون بروتوكول لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، لن يتضمن القانون الدولي بصورة كافية القيود وأشكال الحظر المفروضة على استعمال الدول للذخائر العنقودية خارج إطار اتفاقية أو سلو، وسيظل الاستعمال بدون قيود تقريباً للذخائر العنقودية احتمالاً يبعث على الأسف. وعليه، يدعم وفد بلده استمرار التفاوض على أساس النص الذي قدمه رئيس فريق الخبراء الحكوميين من أجل إيجاد حل توافقي مقبول؛ بيد أنه يجب أن تتضمن المفاوضات عنصراً إنسانياً متيناً. وسيمثل بروتوكول اتفاقية حظر أو تقييد

استعمال أسلحة تقليدية معينة منطلقاً لحظر شامل للذخائر العنقودية، وقد يدفع بالدول التي تضطلع بدور حيوي إلى وضع معايير دنيا، رغم أنه تدير مؤقت.

٢٨- وينبغي التفكير في عمل الأطراف مستقبلاً، في عام ٢٠١٢ وبعده. ولن تظل الاتفاقية صكاً مناسباً وقانوناً إنسانياً متيناً يتحكم في الأسلحة إلا إذا تم تعزيزها بانتظام. وينبغي للمؤتمر بالتالي أن يستكشف إمكانية منح فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٢ ولاية إجراء مناقشات بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. ولم تناقش هذه المسألة مناقشة وافية منذ خمس سنوات، بيد أن وفاة ١٨ مدنياً مؤخراً جنوب السودان في حادث اصطدام حافلة بلغم مضاد للمركبات واستعمال قوات الرئيس السابق معمر القذافي لهذه الألغام كسلاح إرهاب ضد الشعب الليبي سلّط الضوء بجلاء على لزوم التصدي للأخطار الناجمة عن هذه الأسلحة. وسنرحب أيضاً بتبادل آراء صريح بشأن نطاق البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة (البروتوكول الثالث) ومدى إمكانية تطبيقه على أسلحة أخرى لها نفس الغرض أو الأثر.

٢٩- السيد كمنت (النمسا)، قال إن حكومة بلده تؤيد تأييداً كاملاً التركيز على تعزيز الاتفاقية وبروتوكولاتها وتنفيذها وعالميتها. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياحه للاقتراحات المقدمة بشأن تعزيز شفافية الإبلاغ وتيسيره والعمل الجاري بشأن خطة عمل سريعة للنهوض بعملية الصكوك.

٣٠- وانتقل إلى الحديث عن البروتوكول الخامس، فقال إن نوعية الإبلاغ وانتظام تبادل المعلومات بين الدول حيويان لتحقيق التعاون والمساعدة الفعالين بموجب البروتوكول. وسيكون النهج الشامل الجسد في خطة العمل بشأن مساعدة الضحايا حيويًا في منح الناجين من الحوادث الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة والذخائر المتفجرة المتروكة حقوقهم كاملة. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق التنفيذ الفعال لخطة العمل، ولا سيما تعزيز الإبلاغ. وسيؤدي تناول مساعدة الضحايا بصفة حيوية وعملية في مختلف أشكال صكوك القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك توسيع الأحكام ذات الصلة في البروتوكول الخامس لتشمل البروتوكولات الأخرى الملحقمة بالاتفاقية، إلى تيسير الامتثال للالتزامات في هذا المجال.

٣١- وقال إن حكومة بلده ملتزمة باتفاقية الذخائر العنقودية كأداة لتعزيز القانون الإنساني الدولي. وهي تشاطر الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من بين مؤسسات أخرى، بشأن المفاوضات التي تناولت مسألة الذخائر العنقودية بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ولم يكن النهج الذي اتبعه رئيس فريق الخبراء الحكوميين موفّقاً، بل دأب على تجاهل الشواغل التي أعرب عنها وفد بلده وأعربت عنها الوفود الأخرى. وسيضفي نص الرئيس الشرعية على كميات هائلة من الذخائر العنقودية، وجميعها معروف بالتسبب في مشاكل إنسانية مروعة. ولحكومة بلده تحفظات جدية على

السابقة التي سيشكلها باعتماد بروتوكول يضعف المعايير الدولية. ولا يمكن تصوّر إشارة الدول إلى اتفاقية الذخائر العنقودية بصفتها المعيار الذهبي والتفكير في نفس الوقت في الموافقة على مثل هذه الخطوة.

٣٢- ومن أجل كفالة تكامل النص النهائي مع اتفاقية الذخائر العنقودية واتساقه معها، صاغت المكسيك والنرويج والنمسا مشروع بروتوكول بديل. وأعرب وفد بلده عن استعداده لتحسين هذا المقترح، صوب إعادة صياغة مشروع الرئيس جوهرياً أو النظر في أي نهج آخر من النهج المعروضة. بيد أن وفد النمسا يعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى أرضية مشتركة إلا إذا كان هناك استعداد لتغيير النهج الذي يتبعه فريق الخبراء الحكوميين.

٣٣- رئيس الأساقفة تومازي (الكرسي الرسولي)، اعترف بالخطوات الإيجابية التي أُبجرت منذ المؤتمر الاستعراضي الثالث. وقال إنه من المؤسف، رغم ذلك، عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وفي الوقت نفسه، اعتبر استمرار إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال أمراً مشجعاً، نظراً إلى أن أكثرية الجهات المهتمة لا تزال تعتبر أن هذه الأسلحة تشكل تهديداً خطيراً للمدنيين.

٣٤- وقد يحتاج البروتوكول الثالث المتعلق بالأسلحة المحرقة إلى مراجعة بغية إدراج التطورات الهامة التي حدثت منذ اعتماده وبالتالي تعزيز حماية المدنيين من هذه الفئة من الأسلحة.

٣٥- وأثناء المؤتمر الاستعراضي الثالث، رفض عدد من الوفود وثيقة قدمها الكرسي الرسولي وآخرون يدعون فيها إلى اعتماد ولاية تفاوض بشأن بروتوكول جديد للذخائر العنقودية. وعليه، قرر وفد الكرسي الرسولي العمل مع دول أخرى لإيجاد حل إنساني مُرضٍ خارج إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وتتيح اتفاقية الذخائر العنقودية التي تم التوصل إليها حلاً وقائية وعلاجية تساعد على وقف زيادة عدد الضحايا وتلويث المناطق بالذخائر العنقودية.

٣٦- وبالرغم من ذلك، واصل وفد الكرسي الرسولي دعم الجهود الرامية إلى وضع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية، طالما أن النص يتطابق مع روح اتفاقية أوصلو ونصها. وللأسف، سيُضعف مشروع البروتوكول بصيغته الحالية، إذا اعتمد، القانون الإنساني الدولي القائم، وسيشكل بالتالي سابقة غير مقبولة تخون تطلعات الشعوب إلى الحد من أثر التفاعات المسلحة. ومن أجل تحقيق غرض اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وبخاصة حماية المدنيين، يجب التوصل إلى توافق في الآراء. ومن شأن الحلول التوفيقية غير العادلة وغير الفعالة أن تحرم الصك بكل بساطة من مصداقيته. وفي هذا الصدد، يدعم وفده دعماً كاملاً موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٣٧- السيدة خوردان (كوبا)، قالت إن الحفاظ على نظام تعدد الأطراف في العلاقات الدولية، القائم على الامتنال الحازم لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يكتسي أهمية متزايدة. وفي العالم الحديث ذي القطب الواحد، بات أكثر شيوعاً كل من الهيمنة ونظام الانفراد والتدخل السافر والمستتر، وانعدام الأمان، والجهود الرامية إلى تبرير الاستعمال الوقائي للقوة، بل وحتى استخدام الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية. فضلاً عن ذلك، وبالرغم من الأزمة الاقتصادية التي ضربت بشدة البلدان النامية خصوصاً، ظلت النفقات العسكرية ترتفع سنة تلو الأخرى فبلغت ١,٦٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٠، صرف نصفها بلد واحد لا غير.

٣٨- وتولي حكومة بلدها أهمية خاصة للاتفاقية بسبب إسهامها في وضع قواعد القانون الإنساني الدولي والحفاظ في الوقت نفسه على المصالح الأمنية المشروعة للأطراف. وشاركت كوبا مشاركة نشطة في الأعمال الجارية في إطار الاتفاقية وتمثل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والبروتوكولات التي انضمت إليها. وتنظر كوبا حالياً في الانضمام إلى البروتوكول المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى (البروتوكول الرابع) وإلى البروتوكول الخامس.

٣٩- وأشارت حركة عدم الانحياز مراراً وتكراراً إلى التفاوت بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في مجال إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار بها، وركزت على الحاجة إلى تخفيض البلدان الصناعية لها تخفيضاً هاماً من أجل صون السلام والأمن الدوليين والإقليميين. وكثيراً ما كان النهج المتبع تجاه هذه المسألة في المحافل الدولية انتقائياً وقائماً على معايير مزدوجة حيث تتزعم نفس الدول وضع القيود على بعض فئات الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتصنع في الوقت نفسه أسلحة تقليدية أخرى أكثر تطوراً وتدميراً. ورغم أنه ينبغي لترع السلاح النووي أن يظل الأولوية القصوى، فإنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن دون الحظر الشامل للأسلحة التقليدية وإزالتها.

٤٠- ويشاطر وفد بلدها كلياً الشواغل المعرب عنها بشأن الاستعمال العشوائي وغير المسؤول للألغام وغيرها من الألغام المضادة للأفراد. بيد أنه يجب لأي تدابير ترمي إلى معالجة المشكلة أن تراعي حق الشعوب المشروع في الدفاع عن نفسها وحماية أراضيها من العدوان. فكوبا تتعرض لعدوان متواصل من جانب قوة عسكرية عظمى منذ خمسين سنة. لذلك، واتساقاً مع الحق في الدفاع عن النفس الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، يتعدّر عليها التخلي عن استعمال الألغام المضادة للأفراد، والانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

٤١- ولن تسوّي التطورات التكنولوجية وحدها المشاكل الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية، وبالتالي ينبغي أن تُحظر هذه الأسلحة فوراً. وأثنت على الجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ لتحقيق توازن بين الشواغل الإنسانية ومختلف المصالح الأمنية في المناقشات المعقدة بشأن مشروع البروتوكول المتعلق بالذخائر العنقودية، وينبغي أن تستمر هذه المفاوضات.

٤٢ - السيد بينيفيدس (البرازيل)، قال إنه بالرغم من أن ولايات الحرب لم تطل البرازيل، فإن بلده جانب اللامبالاة أمام المعاناة الناجمة عن قوة الحرب المدمرة. وكعضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، ترى البرازيل أن اللجوء إلى القوة شرعي في ظل الظروف التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة فقط وكملاذ أخير. ومن أجل التخفيف من المعاناة المفرطة الناجمة عن الأعمال القتالية العسكرية، يجب على الدول أن تلتزم التزاماً كاملاً بالمبادئ الواردة في القانون الإنساني الدولي. وتتضمن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة البعض من هذه المبادئ الرئيسية، بما فيها حماية السكان المدنيين من آثار الأعمال القتالية العسكرية وفكرة عدم تقييد حق الأطراف في النزاع المسلح في اختيار أساليب خوض الحرب أو أدائها.

٤٣ - وبدأ نفاذ البروتوكول الخامس بالنسبة إلى البرازيل في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١. وبالتالي، فإن البرازيل تشارك في المؤتمر بصفتها طرفاً من الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية وفي جميع بروتوكولاتها.

٤٤ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يعتمد المؤتمر بروتوكول الذخائر العنقودية. وستبلغ هذه المفاوضات أوجها بتحقيق هذه النتيجة، وهي مفاوضات تجري منذ أربع سنوات وترمي إلى صياغة نص يتناول الجانب الإنساني من استعمال هذه الأسلحة. ويعتبر وفد بلده أن مشروع الرئيس يكاد يفي بولاية فريق الخبراء الحكوميين، التي تضمنت صياغة نص يحقق توازناً بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية. ورغم أن المشروع قد لا يستجيب لتطلعات وشواغل جميع الدول المشاركة في المفاوضات، فإنه يحتمل أن يؤدي بالتأكيد إلى تغيير على أرض الواقع. ويتطلب البروتوكول الجديد المقترح من كبار منتجي الذخائر العنقودية ومستعمليها الوفاء بمجموعة واسعة من الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي. وسيفرض فئات معينة من الحظر فوراً، وسيدرج أشكال حظر هامة أخرى أثناء السنوات الإثني عشرة المقبلة، وسيضمن معايير أكثر صرامة لإنتاج الأسلحة التي يغطيها البروتوكول وسيوسع بصورة هامة من نطاق توفير المساعدة المقدمة إلى الضحايا وتيسيرها. وسيكون البروتوكول القائم على مشروع الرئيس أفضل من بديل عدم وجود أي التزامات إطلاقاً تجاه الذخائر العنقودية، كما كان الحال بالنسبة إلى العديد من الدول.

٤٥ - وبالرغم من أن وفد بلده يحترم آراء الأطراف التي شككت في الأثر الإنساني لمشروع البروتوكول، مقارنةً على سبيل المثال، باتفاقية الذخائر العنقودية، فإنه يعتقد أن قوة النظام المتعدد الأطراف تكمن في الجمع بين الدول ذات الآراء المختلفة للتفاوض والتوصل إلى حلول توفيقية سعياً لصياغة صكوك عالمية حقيقية.

٤٦ - وتمثل إحدى المهام الرئيسية الأخرى للمؤتمر في تناول مسألة عالمية الاتفاقية. ويرحب وفد بلده بانضمام ١٤ دولة جديدة إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة منذ المؤتمر الاستعراضي الثالث، وهو نجاح يُعزى إلى أثر خطة العمل في النهوض بعالمية الاتفاقية. بيد أنه لا يزال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه ويجب مواصلة منح الأولوية

للتعامل مع عالمية الاتفاقية. وعليه، يؤيد وفد بلده التوصية بإدراج العالمية كبند دائم من بنود جدول أعمال الاجتماعات السنوية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

٤٧- السيدة آرانا فيزكايا (نيكاراغوا)، قالت إن نيكاراغوا التزمت، عند التصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية، بحظر وإزالة هذه الأسلحة التي تُلحق الضرر بالأشخاص وتنتهك القانون الإنساني الدولي. ويشاطر وفد بلدها الشواغل التي أعربت عنها دول أخرى إزاء سعي مشروع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية إلى الحد من نطاق الأحكام الواردة في اتفاقية أوسلو. وينبغي ألا يتعارض مشروع البروتوكول الجديد المقترح مع روح تلك الاتفاقية، ولا ينبغي له أيضاً أن يحظر جزئياً فقط الذخائر العنقودية أو أن يضع أحكاماً مُربكة أو لا تتسق مع القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنه من غير المقبول أن يترك مشروع البروتوكول مساعدة الضحايا لاجتهاد الدول.

٤٨- وأكدت مجدداً احترام نيكاراغوا لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وحثت الدول على العمل معاً للنهوض بتعزيز رفاه جميع الشعوب، تمشياً مع المعايير الواردة في هذا القانون.

٤٩- السيدة راهاميموف - هونيغ (إسرائيل) قالت إن اتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة تمثل محفل التفاوض الوحيد الذي يضم أهم الجهات الفاعلة المعنية، الأمر الذي أسهم في جعل النتائج المحرزة من أكثر النتائج فعالية على أرض الواقع. وتنبع قوة الاتفاقية من منطلق وجوب تحقيق توازن بين الأهداف العسكرية والإنسانية.

٥٠- وقالت إنه لا بد من بذل مزيد من الجهود لتعزيز عالمية الاتفاقية، والتركيز بصفة خاصة على أجزاء من العالم مثل المنطقة التي تنتمي إليها، ألا وهو منطقة الشرق الأوسط التي أعربت دول قليلة جداً عن قبولها الالتزام بالاتفاقية.

٥١- ووجود صكين يتناولان مسألة الألغام والأشراك الخداعية والنبائط المتفجرة الأخرى - وهما البروتوكول الثاني الأصلي والبروتوكول الثاني المعدّل - أثار مجموعة من التعقيدات القانونية والسياسية. ويجب على المؤتمر أن يحدد أنسب الطرق وأكثرها عملية لإقناع الدول بالامتثال للالتزامات التي يفرضها البروتوكول المعدّل، مما سيعزز الاتفاقية وأثرها الإنساني. وثمة طرق مختلفة لتحقيق هذا الهدف، ولا ينبغي للمؤتمر أن يتقيّد قبل الأوان باعتماد أسلوب بعينه.

٥٢- وتتصل كذلك بالبروتوكول المعدّل الثاني مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة ذات الآثار المدمرة في العديد من مناطق العالم وتمثل سلاحاً متميزاً في أيدي الإرهابيين. وبالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها منسق الموضوع أثناء السنوات الثلاث الماضية لتحسين المعارف المتعلقة بهذه النبائط وفهمها، حان الوقت لبدء مرحلة جديدة والوقوف على أفضل الممارسات أو المبادئ التوجيهية لمعالجة التحدي الأمني الذي تطرحه. وتشمل الاقتراحات

التوعية بنطاق المشكلة وخصائصها واستكشاف سبل زيادة رصد المتفجرات التي يمكن استعمالها في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما فيها المعدات ذات الاستعمال المزدوج. ويجب على الأطراف أن تعمل معاً على منع عمليات نقل الأجهزة المتفجرة المرتجلة وإنتاجها واستعمالها بصورة غير مرخص بها.

٥٣- وسيضطلع وفد بلدها بدور نشط وبنّاء في الجهود المبذولة لصياغة بروتوكول الذخائر العنقودية، على غرار الجهود التي بذلتها في المفاوضات السابقة. وسُجّل تقدم كبير بشأن هذه المسألة على مر السنوات الأربع الماضية. ونص الرئيس خلاصة مداولات مكثفة والتزام مشترك بالمعالجة الفورية للشواغل الإنسانية المرتبطة باستعمال هذه الأسلحة. ويجب التركيز الآن على سد الثغرات المتبقية واستكمال العملية. ووفد بلدها واثق من أن جميع الأطراف في الاتفاقية ستقدّر فوائد وضع صك يؤدي إلى نتائج عملية فورية وآثار إنسانية حقيقية. وسيجبر هذا الصك أيضاً الدول التي تعتبر الذخائر العنقودية أسلحة مشروعة ضرورة على الاضطلاع بعملية تحديث مُكَلِّفة. وفي غياب ذلك، لن تنقيد هذه الدول بأي التزامات تجاه الذخائر العنقودية، باستثناء القواعد العامة للقانون الإنساني الدولي.

٥٤- والأمل معقود في ألا يُعيق وجود صكوك أخرى قد تكون أوسع نطاقاً، لكن لا تحظى بتأييد العديد من الدول المعنية أكثر من غيرها، تحقيق نتيجة ناجحة في إطار الاتفاقية. وسيكون من الخطأ، من الناحية السياسية والقانونية، نعت اتفاق تتوصل إليه مجموعة من الدول المتفقة في الرأي - قلة منها تُنتج الذخائر العنقودية أو تستعملها - بأنه حلّ للمسألة. وقد يؤول هذا النهج، من وجهة النظر الإنسانية، إلى نتائج عكسية.

٥٥- السيد كَمَاسِيث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، أشار إلى النتائج الإيجابية التي تحققت منذ عقد المؤتمر الاستعراضي الثالث، بما في ذلك بدء نفاذ البروتوكول الخامس والزيادة الملحوظة في عدد الأطراف فيه، وقال إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حققت تقدماً كبيراً على درب الانضمام إلى البروتوكول وتوقع إيداع صكوك الموافقة على الالتزام به خلال الأشهر المقبلة.

٥٦- وأعرب عن أسف وفد بلده لبقاء المفاوضات بشأن مشروع بروتوكول الذخائر العنقودية في طريق مسدود. فبينما يعترف وفد بلده بالحاجة إلى إيجاد توازن بين الشواغل الإنسانية والأهداف العسكرية الوطنية، فإنه يعتقد أنه يجب على أي بروتوكول جديد أن يكمل اتفاقية الذخائر العنقودية، لا أن يضعفها. ومشروع الرئيس لم يف بتوقعات العديد من الدول، ولا سيما الدول المتأثرة بالذخائر العنقودية. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي من بين أكثر البلدان تضرراً في العالم بسبب نسبة الذخائر العنقودية للفرد الواحد؛ وهي تعرف حق المعرفة ما تتسبب فيه هذه الأسلحة من معاناة للسكان المدنيين وعرقلة عملية إعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي بصورة واضحة بعد فترة طويلة من توقف الأعمال القتالية. وأعرب عن رغبة حكومة بلده في تجنب الدول الأخرى مصير شعب لاو. وبالرغم من تباين الآراء

بشأن مشروع البروتوكول، فإن وفد بلده على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية سعياً لبلوغ توافق في الآراء بشأن أي مسائل عالقة.

٥٧- السيدة فيكوفيتش (كرواتيا) قالت إن كرواتيا طرف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وفي جميع بروتوكولاتها وتقدم تقارير الامتثال الوطنية السنوية في حينها. وعلاوة على ذلك، ساهمت حكومة بلدها في فريق الخبراء المعني بالامتثال بخبير كفاء في شؤون الاتفاقية. وتتطلع لاستكشاف سبل الاستفادة من الخبرات المتاحة على نحو أفضل. ولم يدخر بلدها جهداً لتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية وإلى جميع بروتوكولاتها على القيام بذلك، وعلى تبادل الخبرات فيما بينها وتقديم تقارير الامتثال، التي تُعد أداة مسألة وبناء ثقة حيوية بين الدول في هذا المحفل الفريد من نوعه الذي تتيحه الاتفاقية.

٥٨- وأعربت عن أسف وفد بلدها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء حول نص مشروع بروتوكول الذخائر العنقودية. وكرواتيا ليست دولة طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية فحسب بل هي أيضاً دولة متضررة من هذه الأسلحة. وعليه، فإن وفد بلدها مستعد للعمل الحثيث من أجل تحقيق توافق في الآراء ويرحب بالمقترحات الجديدة التي يمكن أن تسرع في تحقيق هذا الهدف والوفاء كذلك بولاية فريق الخبراء الحكوميين ومراعاة نص الرئيس. وستشارك كرواتيا مشاركة كاملة في بذل أي جهد لحظر استعمال الذخائر العنقودية أو تقييدها.

٥٩- السيد أبلاره (مراقب عن غانا) قال إن وفد بلده يرغب في ضمّ صوته إلى البيان الذي أدلى به سابقاً مندوب كوستاريكا باسم ٢٧ بلداً. وتلتزم غانا بتعزيز الإرادة العالمية على النحو المبين في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وكذلك في الجهود الدولية المبذولة لتعزيز الأمن والسلامة العالميين والحد من الإصابات المفرطة الضرر للسكان بعد نهاية الحرب بفترة طويلة. لكن غانا لا يمكن أن تؤيد أية مقترحات لا تتفق مع هذا الالتزام.

٦٠- وأحاط وفد بلده علماً بالادعاءات القائلة إن بعض فئات الذخائر العنقودية المسموح بها ضمناً بموجب البروتوكول السادس مستقبلاً يمكن أن تُجهز بآلية تدمير ذاتي لكفالة عدم تهديدها للمدنيين. وأحاط كذلك علماً بالآراء التي تناقض هذه الادعاءات. وثمة حاجة واضحة إلى مزيد النظر في المسألة وفي وضع آلية للتحقق من هذه الادعاءات. ويتمثل قلقه في أنه إذا سُمح باستعمال فئات معينة من القنابل العنقودية، فقد تعتمد الدول عندئذٍ كسلاح مفضل. وي طرح ذلك مسألة ما إذا كان لجميع الدول، وبخاصة أقل البلدان نمواً، القدرة على اقتناء هذه الأسلحة وتخزينها بأمان. وإنه لمن المثلج للصدر ملاحظة أن الذخائر العنقودية، خلافاً للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا تثير مشاكل هامة في أفريقيا، بيد أن ذلك لا ينسحب على إمكانية استعمال هذه الأسلحة بصورة قانونية.

٦١- ومن اللازم التخفيف من الضرر غير المتعمد الذي تسببه الذخائر العنقودية للسكان المدنيين بدل التركيز على الاعتبارات التجارية أو الصناعية أو الاقتصادية. ويقوم موقف حكومة بلده على أنه طالما لم يجر التحقق من أن الذخائر العنقودية لا تسبب ضرراً أو أذىً مفرطاً للإنسانية وبالتالي لا تتعارض مع هدف الاتفاقية وبروتوكولاتها الخمسة القائمة وأغراضها، ينبغي للأطراف أن تمضي قدماً بحذر وتحظر استعمال هذه الذخائر. ولا تزال غانا تلتزم من جهتها بحظر شامل لها.

٦٢- السيد زيروفيش (سلوفينيا) قال إن حكومة بلده راضية بصفة عامة عن التقدم المحرز في إطار الاتفاقية على مرّ السنوات الخمس الماضية: فقد جرى تحقيق تقدم واضح صوب بلوغ هدف عالمية الاتفاقية ومكّن برنامج الرعاية من مشاركة عدد من البلدان في الاجتماعات المعقودة في إطار الاتفاقية، التي لا تزال تُعتبر صكاً هاماً في مجال القانون الدولي.

٦٣- وعلى الأطراف أن تتخذ قراراً هاماً في المؤتمر بشأن ولاية فريق الخبراء الحكوميين، الذي ما انفك يتفاوض في مشروع بروتوكول الذخائر العنقودية منذ أربع سنوات. وفي هذا الصدد، يُرحب وفد بلده بالبيان الذي ألقاه ممثل كوستاريكا منذ قليل.

٦٤- ولا يوجد توافق في الآراء بشأن الصياغة الحالية للبروتوكول، ولم يستجب نص الرئيس للأثر الإنساني لاستعمال الذخائر العنقودية، كما تقضي بذلك ولاية الفريق. ويشاطر وفد بلده الشواغل الإنسانية والقانونية الأساسية التي أعرب عنها إزاء النص ممثلو جهات منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ومن اللازم إدخال تحسينات، ولا سيما على المواد ٤ و ٥ و ٧، التي حددت عام ١٩٨٠ بصفته تاريخ انطلاق مرحلة انتقالية ينبغي، في رأي وفد بلده، تقليصها في ضوء الحظر الفوري لجميع عمليات نقل الذخائر العنقودية.

٦٥- ويرحب وفد بلده باتخاذ أي خطوات لمعالجة مشكلة الذخائر العنقودية من جانب الدول التي ليست إلى حد الآن طرفاً في اتفاقية الذخائر العنقودية، ويشجعها على الانضمام إلى هذه الاتفاقية في أسرع وقت ممكن. وهو واثق من بذل جهود تكفل إبرام بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية في إطار المؤتمر الحالي، يكمل القانون الدولي القائم، ما هو أهم، يتناول على النحو المناسب الأثر الإنساني لهذه الأسلحة.

٦٦- السيد لوري (دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة)، قال إن الدائرة بصفتها إحدى مؤسسات الأمم المتحدة المساهمة بانتظام في العمل المنجز في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، ترى أن تقدماً هائلاً قد أُحرز منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث من حيث عالمية الاتفاقية وتنفيذها. ويعود هذا التقدم أساساً إلى تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز عالمية الاتفاقية، وكذلك إلى إنشاء آلية الامتثال، ووحدة دعم التنفيذ، وبرنامج الرعاية. وينبغي للأطراف في الاتفاقية أن تواصل بذل هذه الجهود على امتداد السنوات الخمس المقبلة.

٦٧- ويُعزى التقدم المحرز أيضاً إلى وجاهة المسائل التي تغطيها الاتفاقية. ولا غرابة أن تركز دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على تنفيذ البروتوكولين المتعلقين بإجراءات إزالة الألغام، وهما البروتوكول المعدل الثاني والبروتوكول الخامس، وكذلك على الجهود المبذولة التي تتعلق بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وموقف الأمم المتحدة بشأن الحاجة إلى تعزيز قواعد القانون الإنساني الدولي القائمة بشأن الألغام المضادة للمركبات معروف تماماً. وتتيح الاتفاقية أفضل إطار لتحقيق هذا الهدف.

٦٨- وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد لاحظ، في الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر، أن التجربة المكتسبة توجّه رسالة واضحة بأن الذخائر العنقودية التي استعملت إلى حد الآن تسببت في أذى غير مقبول للمدنيين. وللأسف، كان العمل الميداني لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام قد سجّل هذه التجربة وأكدها. وبالرغم من الجهود العديدة المبذولة لتحسين مشروع بروتوكول الذخائر العنقودية، فإن النص الحالي لا يزال يسمح باستعمال فتات معينة من الذخائر العنقودية التي استُعملت في النزاعات الأخيرة فنجمت عنها آثار إنسانية خطيرة. ومن هذا المنطلق، تضم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام صوّتها إلى البيان الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.